Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (8) : 30 Aug 2020
P: 107 - 131
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (8) : 30 أغسطس 2020 م
ص: 107 - 131

Some related verbs to the object and prepositional clauses

Atef Abdulkarim Al-Salamat
Salt College of Humanities || Al-Balqa Applied University || Jordan

Abstract: This study aims to give knowledge about some related verbs as there are few studies about this subject particularly in the object and prepositional clauses , the researcher studied some belonging or related (object and prepositional clause) , and then the research explained that the object and prepositional clause do not come in advance in the Holy Qur'an unless there is a rhetorical reason required by the anecdotal context , and then if it is mentioned or deleted or brought in advance , it comes as a natural result for the anecdotal context which is found in the Holy Qur'an. If it is mentioned or deleted or advanced in a particular verse, so the scholar must take into consideration the previous verses to conclude that the advancement has a relation with those verses.

If it is seen that in deleting or advancing the object has an expansion to the poet or the writer ,for that is truly applied in the Holy Qur'an at all , so it is better in studying the advancement of the object or prepositional clause with the atmosphere of the event and the story , and not to adhere to the one-sentence system , which is better to explain the rhetorical images that are contemplated from this advancement.

Keywords: some of the related verb, the object, prepositional clause, context.

بعض متعلقات الفعل في المفعول به والجار والمجرور

عاطف عبد الكريم السلامات
كلية السلط للعلوم الإنسانية || جامعة البلقاء التطبيقية || الأردن

الملخص: جاءت هذه الدراسة لمعرفة بعض متعلقات الفعل وذلك لقلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خاصتا في المفعول به والجار والمجرور، حيث درس الباحث بعض متعلقات الفعل، وبين أسباب ذكر بعض هذه المتعلقات (المفعول به والجار والمجرور)، ثم بين البحث، أن المفعول به أو الجار والمجرور لا يتقدم في القرآن الكريم إلا لعلة بلاغية يستوجبها السياق القولي فيه، ثم إن ذكره أو حذفه أو تقديمه يأتي نتيجة طبيعية للسياق القولي الذي يرد في القرآن الكريم، فإذا ذكر أو حذف أو تقدم في آية معينة، فلا بد للدارس أن ينظر للآيات الكريمة التي تسبقها ليستنتج أن ذلك التقديم له علاقة بتلك الآيات.

وإن كان يرى في حذف أو تقديم المفعول به توسعة على الكاتب أو الشاعر، فإن ذلك يصدق على القرآن الكريم إطلاقًا، فالأجدر في دراسة تقديم المفعول به أو الجار والمجرور، تحت جو الحدث والقصة، لا التقيد بنظام الجملة الواحدة فذلك أجدر به لبيان الصور البلاغية المتوخاة من هذا التقديم.

الكلمات المفتاحية: بعض متعلقات الفعل، المفعول به، الجار والمجرور، السياق.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلَ الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

((ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير)).

وبعد.....

فهذا البحث في موضوع نحوي وبلاغي (تطبيقي) هو (في بعض متعلقات الفعل)، وقد اخترت هذا الموضوع؛ لأني وجدته متفرقًا في بطون كتب النحو والبلاغة الأصيلة يتداخل في أبوابها.

وإذا كان كثير من الناس يشكون من صعوبة مسائل النحو والبلاغة، ويطالبون بتيسيرها، فإنني أخالفهم هذا الرأي؛ لأنّ النحو والبلاغة هما الأساس المتين لدروس العربية وبيننا (القرآن الكريم) ينطق بإعجاز لغوي عربي – فأولى لنا أن نتدارسه ونستنبط الإعجاز اللغوي والنحوي والبلاغي منه.

وإذا كان النحو العربي قد دخلته مسائل الفلسفة والكلام والتأويل والخلاف الذي لا طائل معه – فحقيق علينا أن نرتب مسائله بأصوله لا بفروعه – مستخدمين الدلالة والمعنى في فهم مسائله من خلال التراكيب المختلفة.

وستكون دراستي هادفة إلى إيضاح الأسرار البلاغية الكامنة وراء الصيغ والعبارات في بعض الآيات القرآنية في الموضوعات الآتية:

أ- ذكر بعض متعلقات الفعل كالمفعول به والجار والمجرور.

ب- حذف بعض متعلقات الفعل كالمفعول به والجار والمجرور.

ج- تقديم بعض متعلقات الفعل كالمفعول به على الفعل.

د- تقديم بعض متعلقات الفعل على بعض.

وحاول البحث أن يستشف ما للنحاة الأوائل الذين سبقوا عبد القاهر الجرجاني من آراء قيمة بصدد الحذف والذكر والتقديم والتأخير في بعض متعلقات الفعل، إذا لم يعد العالم النحوي في تلك الحقبة التاريخية مقتصرًا على علم النحو فحسب، بل يعد موسوعة شاملة لعلوم مختلفة، وكانت الصلة وثيقة بين النحو والبلاغة. وللنحاة آراء بلاغية كان لها أبعاد كبيرة في نشأة علم البلاغة العربية وتطوره.

أمّا المصادر التي استقى منها الباحث مادته فكانت من كتب النحويين والبلاغيين الذين اهتموا بموضوعات التقديم والتأخير والحذف والذكر في بعض متعلقات الفعل، وعلى رأسها كتاب دلائل الإعجاز والمثل السائر والإيضاح والكتب التي اهتمت بأسلوب القرآن الكريم. كما أفدت من كتب المفسرين مستعينًا بما نثروه من مسائل بلاغية في تفاسيرهم، فكان على رأس هذه التفاسير، الكشاف للزمخشري لما له من فضل في الكشف عن المعاني البلاغية، وكذلك تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وروح المعاني للألوسي وغيرها.

في بعض متعلقات الفعل:

متعلقات تقرأ بكسر اللام وتقرأ بفتحها، والكسر أرجح إذا يقال: تعلق المفعول بالفعل، وتعلق الجار والمجرور بالفعل، فالمفعول متعلق بالفعل والجار والمجرور متعلق به.

ويقصد بمتعلقات الفعل: الزمان والمكان الذي يقع فيهما الفعل، والجار والمجرور والحال والتمييز والمفعول به.

أ- ذكر بعض متعلقات الفعل (المفعول به والجار والمجرور).

تصور النحاة أن كل ما عدا الفعل والفاعل – في الجملة الفعلية – فضلة يستغنى الكلام عنه، ويصح دونه[1]، من هنا فقد رأى النحاة أن المفعول به فضلة يمكن الاستغناء عنه، فلو أسقط لصح الكلام دونه[2].

(1) المقتضب: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ط2،1979م، ج 116/3 والأصول: ابن السراج (أبو بكر محمد بن السرى، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد، 1973م، ج 251/2،

لقد فهم النحاة الفضلة على أنها ما يمكن الاستغناء عنه، ولم يختلف عنهم في ذلك إلا الخضري الذي فهمها على أن ((المراد بها ما ليس ركنًا في الإسناد، وإن توقف صحة الكلام عليه))[3]، ولنا أن نتساءل الآن عن أهمية ما أسموه (فضلة) للجملة وإذا كان النحاة قد لحظوا دلالة الفعل على الفاعل، وأنه لا يستغني أحدهما عن الآخر فإنهم قد لاحظوا أيضًا أن بالفعل دلالة الفعل على الفاعل، وأنه لا يستغني أحدهما عن الآخر فإنهم قد لاحظوا أيضًا أن بالفعل دلالة على المفعول، وإن لزوم المفعول به للفعل هو الفارق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، فالفعل اللازم ليس به دلالة على المفعول به، بينما تجد تلك الدلالة في الفعل المتعدي، يقول سيبويه: "قولك: قد ذهب، بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب، وإذا قلت: ضرب عبد الله، لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو"[4].

وقد عرف البلاغيون العلاقة بين الفعل والمفعول به[5]، وقالوا: "إن الغرض من ذكرها (المفاعيل) مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك"[6]، وهذا ما جعل تمام حسان يقول: إن المنصوبات قيود على علاقة الإسناد، فالمفعول به مثلاً، هو

الذين جعلنا لا نفهم الضرب – في جملة ضرب زيد عمرا على إطلاقه بل من جهة وقوعه على المفعول به (عمرا)[7]، فإذا لم يذكر المفعول به، فهم الضرب على إطلاقه[8]، وعلى ذلك، فـ "معنى الفضلات المحذوفة لو كان مقصودًا وحذفت دون دليل يدل عليها، لأدى ذلك إلى الإخلال بقصد المتكلم"[9]، فلا يصح الكلام حينئذ دون المحذوف، أو الدلالة عليه.

ومما يؤدي القول بأهمية المفعول به للجملة تلك الحالات التي يمتنع فيها حذف المفعول به؛ لحاجته في المعنى[10] ونعرضها فيما يلي:

أولًا: لا يحذف المفعول المجاب به كقولك: زيدًا، في جواب (من ضربت؟)، إذ لا يحصل عندئذ جواب، لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه.

ثانيًا: لا يحذف المحصور مثل (ما ضربت إلا زيدًا)؛ لأنه يبقى الكلام دالًا على نفي الضرب مطلقًا، والمقصود نفيه عن غير (زيد) فلا يفهم المقصود عند حذفه، فالحذف ينافي الحصر.

ثالثًا: يمتنع حذف المفعول به إذا حذف عامله في التحذير والاختصاص وغيره مثل: (إياك والأسد)، لئلا يلزم الإجحاف بحذف العامل وحذف المفعول.

رابعًا: إذا كان نائبًا عن الفاعل؛ لأنه يصير عمدة كالفاعل.

الجمل: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق علي الحمد، دار الرسالة ببيروت، 1404 هـ، ط1، ص 112. وشرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب ببيروت (د.ت)، ج 70/7.

(2) المقتضب 116/3، الأصول 251/2، شرح المفصل لابن يعيش 39/2.

(3) حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد الدمياطي الشافعي، المطبعة العامة الشرفية، ج190/1.

(4) الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1966-1977م، ج34/1.

(5) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: تحقيق محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، ص153.

(6) شروح التلخيص: التفازاني (سعد الدين) وآخرون، مطبعة السعادة 1342هـ، ص119.

(7) اللغة العربية معناها ومبناها (تمام حسان)، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م، ص195.

(8) المقتضب، 116/3.

(9) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي (طاهر سليمان حمودة)، الدار الجامعية بالإسكندرية 1982م، ص199.

(10) التسهيل 85، توضيح المقاصد ج53/2، شرح ابن عقيل ج2/ص 156، شرح التصريح ج314/1؛ همع الهوامع ج 14/3؛ حاشية الصبان ج94/2.

خامسًا: إذا كان متعجبًا منه، وفيه خلاف فقد أجتز بعضهم حذفه جوازاً إذا دل عليه دليل[11].

سادسًا: في الاشتغال، إذا كان المبتدأ غير (كل) والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختيارًا: زيد ضربت بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب (زيد)، وفي المسألة خلاف عرضه السيوطي[12].

سابعًا: في بعض أمثلة التنازع نحو: ضربني، وضربته زيد.

ثامنًا: في بعض أمثلة عائد الصلة، فلا يحذف العائد في مثل جاء الذي أكرمته في داره؛ لأن حذفه يوهم أن العائد الضمير في داره[13].

وإذا أردت أن تخبر عن مجرد وقوع الحدث وحصوله، دون إشارة لفاعله الذي صدر منه أو مفعوله الذي وقع عليه قلت: وقع ضرب أو حدث مجيء، فتجعل مصدر الحدث فاعلًا لفعل عام، إذ مرادك أن تخبر عن وقوع الحدث وحصوله من غير إفادة تعلقه بفاعل أو مفعول أو نحوهما، فأنت في غنى عن ذكر الفاعل والمفعول به. أما إذا أردت أن تقيد وقوع الفعل من فاعل فعليك أن تذكر ذلك الفاعل فتقول مثلًا: ضرب محمد، جاء زيد، نجح عمرو.. وإذا أردت أن تقيده أي: الفعل بمفعول ونحوه، قلت: ضرب محمد اللص ... جاء زيت من البيت..نجح عمرو في الامتحان... اندفع زيد اندفاعًا وهكذا... يقول عبد القاهر: "وهنا أصل يجب ضبطه وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، وكما أنك إذا قلت: ضرب زيد فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمرا، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه... ألا ترى أنك إذا قلت: هو يعطي الدنانير، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل عطائه أو انه يعطيها خصوصًا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع..." [14]، وذكر الخطب أن تقييد الفعل بمفعول ونحوه إنما يكون لتربية الفائدة أي تكثيرها، تقول: ضربت فتفيد نسبة الضرب إليك ووقوعه منك، وتقول: ضربت زيدا ضربًا شديدًا، ضربت زيدًا ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الناس، فكلما زدن قيدًا ازدادت الفائدة، وأنت لا تزيد هذه القيود هكذا عبثًا، وإنما المقام هو الذي يملي عليك تلك الزيادة ويقضيها، فأنت إذا أردت أن تخبر عن رؤيتك لزيد تقول: رأيت زيدًا، فإذا أردت أن تؤكد تلك الرؤية قلت: رأيته بعيني، فزيادة الجار والمجرور أفادت تأكيد الرؤية التي اقتضاها المقام.

وتأمل قوله تعالى: (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل)[15]، وقوله تعالى: (ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أوذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله)[16]، وقال سبحانه: (ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير)[17]، تجد أن المتعلق في الآية الأولى: (بالحق)، وفي الثانية: (بالله)، (في الله)، (كعذاب الله)، وفي الثالثة: (عليك)،(إليك). وتجد أن

(11) شرح ابن عقيل ج151/3، همع الهوامع ج59/5.

(12) همع الهوامع ج14/3.

(13) حاشية الصبان ج94/2.

(14) دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني،وقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه: محمد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، لا ط،1961، ص 102.

(15) سورة الإسراء: 105.

(16) سورة العنكبوت:3.

(17) سورة الممتحنة:4.

هذه النصوص الكريمة تتحدث عن قضايا ذات شأن، يراد تقريرها، وتثبيتها في النفوس، وقد تجيء في مقام التضرع، والرغبة في بسط الكلام وإطالته.

فالآية الأولى كانت حديثًا عن القرآن الكريم، بأنه من عند الله، لا شك في ذلك، وهذا معنى قوله تعالى: (وبالحق أنزلناه)؛ هذا أولا.

وأما ثانيًا؛ فإن كل ما جاء في هذا الكتاب الكريم حق لا مرية فيه، قصصه، وتشريعاته، وعلومه، وعقائده، كلها حق، وهذا معنى قوله سبحانه: (وبالحق نزل).

فترى أن ذكر المتعلق (بالحق)، إنما جاء لزيادة التقرير والفائدة.

وكذلك الآية الثانية، ذكر فيها اسم الجلالة ثلاث مرات؛ لأن المقام مقام تحذير المؤمنين أن يكونوا من أولئك الذين يسوون بين فتنة الناس، وبين عذاب الله، ففي ذكر اسم الجلالة تربية للمؤمنين، وإمداد لهم بالتثبيت والنصر.

وفي الآية الثالثة مقام بسط، حيث تجمل الإطالة، وفيه من التضرع والدعاء ما يخشع به الداعي[18].

وانظر إلى قوله تعالى في سورة الكهف (ألم أقل لك إنك لن تسطيع معِ صبرًا)[19]، تجد أن زيادة الجار والمجرور (لك) فيه مزيد من تأكيد اللوم وتقريره، وقد اقتضى المقام ذلك، إذ موسى – عليه السلام – اتبع العبد الصالح ((الخضر)) ليتعلم منه، وقال له الخضر: (قال فإن اتبعتني فلا تسألني عن شيْ حتى أحدث لك منه ذكرًا)[20]، ولكن موسى أنكر خرق الفينة (أخرقتها لتغرق أهلها)[21] فذكره الخضر: (ألم أقل إنك لن تسطيع معي صبرا)[22] واعتذر موسى ثم انطلقا، فلما قتل الغلام أنكر موسى مرة ثانية: (أقتلت نفسًا زكية بغير نفس)[23]؟ فذكره: (ألم أقل لك إنك لن تسطيع معِ صبرا [24]، تلاحظ أن القيد ((لك)) فيه إبراز وإيضاح وتأكيد للوم الذي اقتضاه المقام؛ لأن موسى قد وعد العبد الصالح – عليهما السلام – ألا يسأله عن شيء يحدث، ولكنه لم يستطع صبرا، فأنكر خرق السفينة، ولامه العبد الصالح على عدم صبره، ثم أنكر قتل الغلام، فأكد العبد الصالح اللوم بالجار والمجرور ((لك)).

وفي شبه الجملة من الجار والمجرور يظهر التأثير الدلالي للتعلق بالعامل حيث يرجع تعلقه إلى فوائد دلالية يحكمها السياق، وتستشف منه نذكر منها ما يأتي:

1- التشريف كقوله تعالى: (ولقد آتينا داوود منا وفضلا)[25]، يتعلق (منا) بـ (آتينا)، وقد أفاد هذا التعليق تشريفًا للفضل الذي أوتيه داوود[26].
2- إفادة الرؤية البصرية في (أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم من السماء والأرض)[27]، فهنا تحددت الرؤية بأنها بصرية، وذلك بقرينة تعلق إلى بـ (يروا)[28].

---

(18) البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني): فضل حسن عباس، دار الفرقان، ط3، 1992م، ص225.

(19) سورة الكهف:75.

(20) سورة الكهف:70.

(21) سورة الكهف:71.

(22) سورة الكهف:72.

(23) سورة الكهف:74.

(24) سورة الكهف:75.

(25) سورة سبأ:10.

(26) تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، دار التونسية للنشر، لات،ج22، ص155 (سبأ).

(27) سورة سبأ:9.

(28) تفسير التحرير والتنوير ج22 ص 155.

3- إفادة التضمين، حيث يتعلق شبه الجملة بالفعل، ليدل على أنّ هذا الفعل مضمن لفعل آخر كما في (اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون)[29] ضمن تقولون معنى (تكذبون) فعلق به قوله (على الله) فعلم أن هذا القول كذب على الله[30].

حذف المفعول به:

تناول النحويون مسائل حذف المفعول به مرة في باب التعدي واللزوم، ومرة أخرى في باب ظن وأخواتها وأعطى وأخواتها، واهتم البلاغيون بمسائل الحذف في المفعول به من الناحية الدلالية، والحق أن رواد النحو كان لهم دور في تأسيس هذه المعاني.

أولًا: فلقد كان سيبويه يلفت في كتابه إلى الحذف لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاقتصار[31]، وباب هذا ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار[32]، وهذا ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، ((وذلك قولك: زيدا، وعمرا ورأسه وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشم أو يقتل فالتقيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله: زيدا أي ادفع عملك بزيد[33].

وبذلك ترى سيبويه يهتم بالحذف للاتساع والاختصار ويضع الأسس للمعاني النحوية، وإن كان يلاحظ أنه يهتم بحذف الفعل أكثر من اهتمامه بحذف المفعول.

ثانيًا: جاء ابن جني وتحدث عن الحذف في باب سمّاه.. شجاعة العربية، وكان ابن جني يفسر الحذف للاتساع بأنه يفضي إلى المجاز وقال: فالاتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية[34].

ثالثًا: وإذا انتقلت إلى آراء البلاغيين تجد أنّ عبد القاهر الجرجاني يتحدث في كتابه (دلائل الإعجاز) عن الحذف، فيقول: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن"[35].

وهو بهذا تناول هذه السياقات في جانبها التطبيقي دون تقنين محدد كما فعل البلاغيون بعده، وإنما تتبع الاستعمال الأدبي، وحاول رصد المجال الذي لاحظ فيه أنماط الحذف وربط ذلك بفطرته في النظم[36]. ويتحدث عن أغراض حذف المفعول به وارتباط ذلك بحاجته في التركيب ودلالة المعاني.

ويقدم عبد القاهر الجرجاني لنا فكرة عن القواعد النحوية وربطها بالمعنى وطبيعة التركيب، وصلة الكلمة بغيرها، ومثال ذلك إذا قلت: " (ضرب زيد) فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له لا أن تفيد وجود الضرب نفسه، وعلى الإطلاق كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمرا كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل

---

(29) سورة الأنعام: 92.

(30) تفسير التحرير والتنوير ج 7 ص 380.

(31) الكتاب: سيبويه، ج1 ص 211.

(32) المصدر السابق، ج1 ص 223.

(33) المصدر السابق، ج1 ص 253.

(34) الخصائص: ابن جني، ج2 ص 447.

(35) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني ص 103.

(36) البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م، ص 235.

الرفع فيها إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه[37].

وهو يعني بذلك أن ذكر المفعول به في الجملة مقصود لذاته عندما يراد ذلك – ويبين ارتباط الفعل بما بعده من فاعل أو مفعول خلافًا لما ارتضاه النحاة من أن الفاعل عمدة والمفعول فضلة وهو أن المعنى والسياق هو الذي يحدد وجود المفعول أو حذفه.

أغراض حذف المفعول به:

وضع عبد القاهر الجرجاني قاعدة هامة – يتبعه البلاغيون والنحاة فيها[38]، يضبط بها حذف المفعول به، تلك القاعدة هي أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل. فكما أنك إذا قلت: ضرب زيد، فأسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلك أن تثبيت الضرب فعلا له، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق – كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: (ضرب زيد عمرا) كان غرضك أن تفيد القياس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه[39]، ثم يقول إنه "إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك، فالعبارة أن يقال: (كان ضرب)، أو (وقع ضرب)، أو (وجد ضرب)"[40].

وعبد القاهر بذلك يفرق بين ثلاثة أساليب، الأول: إثبات الفعل في نفسه كقولك (وقع ضرب)، وإذا أردت أن تثبت الضرب في نفسه دون أن تتعرض لذكر المفعول، كقولك (ضرب زيد)، فالفعل وان كان متعديًا، فإنك لا تريد إلا أن تثبت أن زيدًا قد حدث من ضرب، أما الثالث: فهو أن تذكر المفعول لتعلم السامع من المضروب، فتقول: (ضرب زيد عمرا).

هذه الأساليب الثلاثة جاءت مع الفعل المتعدي، وهو ما يوضح لنا أغراض الناس من ذكرهم للفعل المحذوف إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول: أن يكون مراد المتكلم من ذكر الفعل المتعدي – الاقتصار على إثبات معنى الفعل للفاعل من غير أن يتعرض لذكر المفعول به، فيكون الفعل المتعدي كاللازم في أنك لا ترى له مفعولًا لا لفظًا ولا تقديرًا[41]، ويمثل ذلك بقولهم (فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع)، فالمعنى هو إثبات الفعل للفاعل دون التعرض لذكر المفعول، وكأنك قلت: صار إليه الحال والعقد ...إلخ، ومثله قوله تعالى: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)[42] المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يقصد النص على معلوم[43].

فإذا ذكر المفعول في مثل هذه الحالة، فإن ذلك ينقض الغرض، ويغير المعنى لأنك إذا قلت: هو يعطي الدنانير، كان غرضك بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه

---

(37) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني ص 110.

(38) المفصل: الزمخشري، التقدم، 1323هـ، ص53، الإيضاح: القزويني، مطبعة محمد علي صبيح، 1982م ص61، شروح التلخيص ج2 ص 119، مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح (د.ت)، ج2 ص611، والبرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط1972،2، ج3 ص 162، 175.

(39) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني ص 112، والإيضاح ص 61.

(40) نفس المصادر والصفحات.

(41) وهذا القسم هو ما يسمى عند النحاة بالحذف اقتصارًا.

(42) سورة الزمر:9.

(43) دلائل الإعجاز: 154.

إعطاء بوجه من الوجوه، بل من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير[44]، وهو بذلك يفرق بين ذكر المفعول، وحذفه بأن ذكره إنما هو لبيان جنس (المعطى أو المضروب أو المأكول ...إلخ) من الفاعل، أمّا من لم يثبت عنده ذلك، فإنه لا يكفيه ذلك بلى إنما يحتاج إلى حذف المفعول حتى تثبت الفعل للفاعل.

وفي هذا القسم لا يكون للفعل مفعول يمكن النص عليه[45]، "ولا يقدر لأن المقدر في حكم المذكور"[46]، "يكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول"[47]، ولهذا قال ابن هشام إنه لا يسمى محذوفًا؛ لأن الفعل ينزل منزلة ما لا مفعول له[48].

والغرض من حف المفعول به في هذا النوع – عند السكاكي (ت 626 ه) – هو "القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم، ذهابًا في نحو: فلان إلى معنى يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء"[49].

أو "القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار"[50].

أمّا الزركشي (ت 794 ه) فقد جعل الغرض من الحذف إما البيان بعد الإبهام – كما في فعل المشيئة[51] – أو المبالغة بترك التقييد نحو: (هو يحيي ويميت)[52]. القسم الثاني: أن يكون المفعول معلومًا إلا أنه يحذف لدليل الحال عليه[53] وينقسم إلى قسمين:

الأول: جلي لا صنعة فيه. ومثاله (أصغيت إليه)، أي (أذني) و (أغضيت عليه)، أي (جفني)[54]، والغرض من حذف المفعول في هذا القسم هو مجرد الاختصار[55].

الثاني: خفي تدخله الصنعة، وهذا القسم يتنوع ويتفنن، وأنواعه عند عبد القاهر هي:

1- أن يخفي المتكلم ذلك المفعول المعلوم ويوهم أنه لم يذكر الفعل إلا ليثبت نفس معناه لا تعلقه بالفاعل أو المفعول، ومثال ذلك قول البحتري:

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واعٍ

فالشاعر "يمدح خليفة وهو المعتز ويعرض بخليفة وهو المستعين، فأراد أن يقول إنّ محاسن المعتز وفضائله يكفي فيها أن يقع عليها بصر ويعيبها سمع حتى يعلم أنّه المستحق للخلافة[56]، وقد وصل البحتري إلى ما يريد، بأن جعل الفاعل عامًا (مبصر، واعٍ)، حتى يوهم السامع أنه يريد أن يثبت الفعل في نفسه دون – تعلق بفاعل أو مفعول"

---

(44) المصدر نفسه ص 155.

(45) دلائل الإعجاز، ص155.

(46) الإيضاح للقزويني 61.

(47) نفسه.

(48) مغني اللبيب ج2 ص 612.

(49) المفتاح ص 99.

(50) نفسه.

(51) سيأتي ذلك بعد.

(52) يونس:56.

(53) وهذا ما سمي عند النحاة بالحذف اختصارًا.

(54) دلائل الإعجاز ص 155.

(55) الإيضاح للقزويني ص 64، شروح التلخيص ج2 ص 141.

(56) دلائل الإعجاز ص 155.

ومعنى كلام عبد القاهر أن المتكلم هنا يريد أن يوهم السامع أنه لم يذكر الفعل لأن يثبت نفس معناه، أو بمعنى آخر يوهم السامع أنه يريد أن يجعل المتعدي بمنزلة اللازم، وهذا ما جعل القزويني ينتقل هذا ما ينقل هذا النوع إلى القسم الأول وهو تنزيل المتعدي منزلة اللازم[57] (قضايا المفعول ص 355 الحاشية).

وقد اشتبه الأمر على القزويني؛ لأنّ هذا النوع ليس الفعل فيه بمنزلة اللازم، بل هو إيهام من المتكلم للسامع بأنّ الفعل المتعدي بمنزلة اللازم. والفرق بين القسمين الكبيرين عند عبد القاهر هو قيام القرينة في أحدهما وإمكان تقدير المفعول، وعدم قيام القرينة في الآخر، أو لمكان تقدير المفعول؛ لأنّ الفعل كأنه لازم. (قضايا المفعول ص 355 الحاشية).

2- أن يكون غرض المتكلم أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له، وتنصرف بجملتها وكما هي إليه[58]، وقد مثل ذلك بأمثلة منها قول عمرو بن معدي كرب:

فلو أنّ قومي أنطقتني رماحهم نطقت، ولكن الرماح أجرت

فالشاعر قد حذف المفعول ليثبت أنه كان للرماح إجرار، وحبس للأسن عن النطق، وأن يصحح وجود ذلك، ولا يفيد ذلك ذكر المفعول؛ لأنه إذا ذكر المفعول جاز أن يتوهم انه لم يعن بأن يثبت للرماح إجرارًا، بل الذي عناه أن يبين أنها أجرته هو من حيث كونه مفعولًا مخصوصًا؛ لأنّ الفعل قد يذكر والغرض منه ذكر المفعول، فأنت إذا قلت: أضربت زيدًا؟ كنت قد أنكرت وقوع الضرب على زيد بالذات، لا حدوث الضرب من المخاطب[59].

ويفيد هذا النوع إلى جانب ذلك (التعميم)، وهو ما يفهم من قول عبد القاهر: "وأعلم أنّ لك في قوله (أجرّت)، و(لملت)[60] فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل، وهي أن تقول: كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال ما يجر مثله، وما القضية فيه أنه لا يتفق على قو إلا خرس شاعرهم فلم يستطيع نطقًا، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى"[61].

ويفهم من نص عبد القاهر أنّ المفعول قد حذف في هذه الحالة لغرض آخر مع الأول وهو إفادة أن يفهم المفعول المحذوف عامًا، وهذا ما سماه السكاكي: القصد إلى التعميم، والامتناع على أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار، ومثل له بأمثلة منها: فلان يعطي ويمنع، وقوله تعالى: (والله يدعو إلى دار السلام)[62]، وقد شبه القزويني التعميم هنا بالتعميم في (قد كان منك ما يؤلم أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان)[63]، وهذا نفسه ما جاء عند عبد القاهر[64].

3- الحذف للاستغناء:

أ- في التنازع مثل (أكرمت وأكرمني عبد الله)، ومثل ذلك بقول البحتري:

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ... دد والمجد والمكارم مثلا

---

(57) الإيضاح ص 62.

(58) دلائل الإعجاز ص 156 – 157.

(59) نفسه ص 156.

(60) هذه اللفظة من أبيات مثل بها عبد القاهر لم أذكرها حتى لا أطيل، انظر دلائل الإعجاز ص 158.

(61) مفتاح العلوم ص 99.

(62) يونس: 25، وانظر الإيضاح للقزويني ص 64، وشروح التلخيص ج2 ص 140.

(63) الإيضاح للقزويني ص 64.

(64) دلائل الإعجاز ص 160.

المعنى: قد طلبنا لك مثلا ثم حذف؛ لأنّ ذكره في الثاني يدل عليه، ثم يوضح الغرض من الحذف هنا، فيقول: "إنّ الأصل في المدح والغرض بالحقيقة هو نفي الوجود عن (المثل)، فأما (الطلب)، فكالشيء يذكر ليبنى عليه الغرض، ويؤكد به أمره. وإذا كان هذا كذلك، فلو أنه قال: (قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا فلم تجده) لكان يكون قد ترك نفس الوجود على صريح لفظ (المثل)، وأوقعه على ضميره، ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبدا"[65].

وقد أجازوا في هذا النوع غرضًا آخر للحذف، هو ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له، تعظيمًا له أن يكون له مثل، وذلك لأنّ الطلب بالفعل إنما يكون فيما يمكن وجوده، فإذا وجد بطلب المثل كان في الكلام إقرار بأن له مثلا؛ لأنّ العاقل لا يطلب المحال[66]، كما أنّ في ذلك قصدًا إلى المبالغة في التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه[67].

ب- حذف مفعول المشيئة.

والغرض من حذف المفعول في هذه الحالة هو (البيان بعد الإبهام)، يقول عبد القاهر: إنّ "في البيان إذا ورد بعد الإبهام، وبعد التحريك له، أبدا لطفًا ونبلًا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك. وأنت إذا قلت: (لو شئت) علم السامع انك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه أنذ هاهنا شيئًا تقتضى مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون. فإذا قلت: (لم تفسد سماحة حاتم) عرف ذلك الشيء"[68]. وقد تابع القزويني وشروح التلخيص عبد القاهر في أن ذلك هو الغرض من حذف مفعول المشيئة[69] أمّا السكاكي، فقد جعل الغرض هنا مجرد الاختصار[70]. وهذا لا أوافقه فيه.

4- قد يحذف المفعول؛ لأنّ غرض المتكلم "أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعًا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئًا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد"[71]، وهذا ما سماه القزويني وشروح التلخيص دفع التوهم أو دفع توهم إرادة غير المراد[72] وقد مثل عبد القاهر لذلك بقول البحتري:

وكم ذددت عني من تحامل حادث وسورة أيام حززن إلى العظم

ثم قال: لو أظهر المفعول، فقال: سورة أيام حززن اللحم إلى العظم. لجاز أن يقع في وهم إلى أن يجئ إلى قوله (إلى العظم) أنّ هذا الحزّ كان في بعض اللحم دون كله، وأنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته ما يلي العظم، فلما كان كذلك ترك ذكر اللحم، وأسقطه من اللفظ ليبرئ السامع من هذا الوهم، ويجعله بحيث يقع المعنى منه أنف الفهم (أوله)، ويتصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم"[73].

وقد جاءت عند البلاغيين أغراض أخرى نعرضها فيما يلي:

---

(65) دلائل الإعجاز ص 168.

(66) شروح التلخيص ج2 ص 140.

(67) الإيضاح ص 64.

(68) دلائل الإعجاز ص 164.

(69) الإيضاح 63.

(70) مفتاح العلوم ص99، والإيضاح ص 64.

(71) دلائل الإعجاز ص 172.

(72) الإيضاح ص 64، شروح التلخيص ج2 ص 126.

(73) دلائل الإعجاز ص 172.

1- الرعاية على الفاصلة[74]، مثل قوله تعالى: (والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى)[75]، فلم يقل وما قلاك رعاية لختم هذه الفاصلة بالألف كما قبلها وما بعدها، ووقف العلماء طويلا عند حذف ضمير الخطاب في قلى، فذهب الزمخشري إلى أنه اختصار لفظي لظهور المحذوف[76].

وهو قريب من قول الطبري في تعليل الحذف: "أنه اكتفاء بفهم السامع لمعناه، إذ كان قد تقدم ذلك قوله: ما ودعك، فعرف بذلك أن المخاطب به نبي الله صلى الله عليه وسلم"[77].

وعدّ الرازي في حذف الكاف ثلاثة وجوه:

الأول: الاكتفاء بالكاف الأولى ((ودعك)).

الثاني: أن اتفاق الفواصل اوجب حذف الكاف.

الثالث: فائدة الإطلاق، أي انه ما قلاك ولا أحدًا من أصحابك، ولا أحدًا ممن أحبك إلى يوم القيامة[78].

وفي الإطلاق، على ما بينه الرازي، تحميل للنص ما لا يحتمل، والسياق شاهد على أنّ الخطاب لمحمد – صلى الله عليه وسلم – على وجه التخصيص.

أمّا تعليل الحذف برعاية الفاصلة، فليس من المقبول أن يقوم البيان القرآني على اعتبار لفظي، وإنما الحذف لمقتضى معنوي بلاغي، يقويه الأداء اللفظي، دون أن يكون الملحظ الشكلي هو الأصل. ولو كان البيان القرآني يتعلق بمثل هذا، لما عدل عن رعاية الفاصلة في آخر سورة الضحى: ((فأمّا اليتيم فلا تقهر * وأمّا السائل فلا تنهر * وأمّا بنعمة ربك فحدث))[79]. وليس في السورة كلها ثاء فاصلة، بل ليس فيها حرف الثاء على الإطلاق، فلم يقل تعالى: ((فخبر)) للتتفق الفواصل على مذهب أصحاب الصنعة ومن يتعلقون به؟

ويبقى القول بأن الحذف، لدلالة ما قبله على المحذوف، ولكراهة أن يقع القلي والبغض صراحة على ضمير النبي صلى الله عليه وسلم.

فإن قيل: فلم ذكر مفعول التوديع (ودعك)؛ أليس في ذلك كراهة؟ فالجواب: لا، فإنّ التوديع أمر معروف، مشتهر بين الناس، وبخاصة بين الأحبة، فليس بمستهجن أن يودع الحبيب حبيبيه[80].

2- استهجان (أي استقباح) ذكره، كقول عائشة رض الله عنها: "كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، فما رأيت منه ولا رأى مني" أي: ما رأيت العورة ولا رآها منير[81].

3- ثم ترك البلاغيون الباب مفتوحًا للاجتهاد في هذه الأغراض، حيث قالوا: إن الحذف يكون لاعتبار من الاعتبارات المناسبة للترك[82]، ومن هذه الاعتبارات، إخفاؤه عن السامعين خوفًا عليه أو منه كما يقال: الأمير يحب ويبغض عند قيام قرينه عند المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبني ويبغض ذلك الحاضر،

---

(74) الفاصلة في النثر ما أتى به من الكلام ليقابل مثله فإن التزم فيه الختم بحرف فهو سجعة. انظر: شروح التلخيص ج2 ص 143.

(75) الضحى 1-3 وانظر مفتاح العلوم ص 100، والإيضاح ص 64، وشروح التلخيص ج2 ص 143.

(76) الكشاف: الزمخشري ج4 ص 219.

(77) تفسير الطبري: ج 30 ص 147.

(78) تفسير الرازي: ج8 ص 420.

(79) سورة الضحى.

(80) البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني): فضل حسن عباس، ص 284.

(81) وقيل يحتمل أن يكون حذف المفعول هنا للمبالغة في التستر اللفظي موافقة للتستر الحسي. وهذا غير الاستهجان قطعًا؛ لأن الشيء قد يناسبه الستر من غير أن يكون في ذكره استهجان. انظر شروح التلخيص ج2 ص144.

(82) مفتاح العلوم، ص100.

فيقوله المتكلم خوفًا على نفسه أن تؤذى حينئذ على نسبة محبة الأمير إليه، أو خوفًا من السامعين أو يؤذى منهم بنسبة بغض الأمير إليهم، ومنها التمكن من إنكاره إن مست الحاجة إلى الفكار كما يقال: لعن الله، وأخزى، ويراد: (زيد) عند قيام القرينة عليه ليمكن الإنكار للمتكلم إن نسب إليه لعن زيد وطلب بموجبه؛ لأن الإنكار مع القرينة عليه المجردة أمكن من الإنكار عند التصريح، ومنها تعيينه كما يقال: نحمد ونشكر، أي الله تعالى، لتعين أنه المحمود، ومنها ادعاء التعين، كما يقال نخدم، ونعظم، والمراد الأمير لا دعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد وغيره، ومنها إيهام صونه عن اللسان، أو صون اللسان عنه كما نقول في الأول نمدح، ونعظم، ونريد النبي صلى الله عليه وسلم عند قيام القرينة، فلا يذكر تعظيمًا له من أن يجري على اللسان، وفي الثاني نستعيذ، ونلعن أي الشيطان، فيحذف لصون اللسان عنه إهانة له[83]. وبهذا يتبين أنّ البلاغيين كانت لهم الباع الطولي في هذه الأغراض، وما جاء عند النحاة لم يكن إلا إشارات أو تبيين سبب الحذف، ثم تأثر المتأخرون بما جاء عند البلاغيين.

تقديم المفعول به:

الغرض من تقديم المفعول به عند سيبويه هو العناية والاهتمام، يقول سيبويه: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[84].

وقد افد أبو العباس[85] من ذلك، ففرق بالأهمية بين: ضربت زيدا، وزيد ضربته[86]، حيث يقول: "الفرق بين: ضربت زيدا، وزيد ضربته، إنك إذا قلت: ضربت زيدا، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيد ضربته. فإنما أردت أن تخبر عن زيد"[87]، فلكل من هاتين الجملتين معنى يخالف الآخر اكتسبه من اختلاف الترتيب[88]، وهذا المعنى إنما يقوم على أن المقدم أهم.

هذا المقال نفسه جاء عند سيبويه من قبل، ويفهم من كلامه أنّ الغرض من تقديم (زيد) في (زيد ضربته)، أو (عبد الله) في (عبد الله منطلق)، إنما هو التنبيه، ((فإنما قلت: عبد الله فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء))[89].

وقد شرح السيرافي قول سيبويه بالعناية والاهتمام ومثل له فقال: "وقوله كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعل ما أن يقع إنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه به، كمثل ما يريده الناس من قتل خارجي مفسد في الأرض، ولا يبالون من قتله، فإذا قتله زيد، فأراد مخبر أن يخبر بذلك قدّم الخارجي في اللفظ؛ لأنّ القلوب متوقعة لما يقع به من اجله لا من اجل (من) قتله، فيقول: قتل الخارجي زيد، وإن كان رجل ليس له بأس، ولا يقدر منه أن يقتل أحدا، فقتل رجلًا، فأراد المخبر أن يخبر بهذا المعنى المستبعد من هذا الفاعل، كان تقديم القاتل في اللفظ أهم، لأنّ الغرض أن يعلم أنه قتل إنسانًا، فيقال: قتل زيد رجلًا، وهذا الكلام إنما هو

---

(83) شروح التلخيص، ج2، ص 144.

(84) الكتاب، ج1، ص 34.

(85) هكذا جاء في (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي، والأرجح أنه المبرد؛ لأنّ الزجاجي تتلمذ على المبرد، ثم تتلمذ الزجاجي على الزجاج فهو أستاذه غير المباشر.

(86) (زيد) هنا وإن كان مرفوعًا إلا انه مفعول به في المعنى (الدلالة)؛ لأن الضرب واقع عليه، وإن كان مبتدأ في اصطلاح النحاة.

(87) الإيضاح في علل النحو الزجاجي، ص 136.

(88) انظر هامش الإيضاح في علل النحو ص 137.

(89) الكتاب (طبعة بولاق) 41/1 وقد جاءت في تحقيق عبد السلام هارون لفظه (فنسبته) بدلًا من (فنبّهته). انظر: ج1، ص 81.

على قدر عناية المتكلم، وعلى ما يسنح له وقت كلامه"[90]، ثم أضاف السيرافي غرضًا آخر للتقديم هو التوسع في الكلام، حتى يتيسر لهم السجع والقافية، حيث يقول: "واكتسبوا بتقديمه (أي المفعول) ضربًا من التوسع في الكلام؛ لأنّ كلامهم الشعر المقفى، والكلام المسجّع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه"[91].

بل انه يوسع دائرة التوسع حتى تشمل مقتضيات التركيب الأخرى – كالمطابقة مثلا – كما يفتح الباب أمام اقتراح أغراض التقديم، حيث يقول: "وربما فعل هذا لطلب سجع، أو قافية، أو كلام مطابق، ولأغراض شتى اكتفاء بدلالة اللفظ عليه"[92].

ثم يأتي بعد ذلك دور عبد القاهر، فيعرض أولا قول سيبويه بالعناية والاهتمام، وتمثيل السيرافي بمثال الخارجي – ناسبا ذلك إلى النحاة - ثم يقول: إنه كلام جيد بالغ، لكنه لا يكفي أن يقال قدم للعناية[93]، "بل لا بد من بيان سبب الاهتمام"[94].

ويعترض على قول السيرافي – دون نسبة - بالتوسعة على الشاعر والكاتب، فيقول: "واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدًا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه. ذلك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول – مثلا- على الفعل في كثير من الكلام انه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء. أن يدعي كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريحتين، فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يرغب عن القول به"[95].

وعبد القاهر بذلك يسعى إلى إقامة نظرية تفسر التقديم في جميع أحواله، ويأبى أن يكون ذلك التفسير نظرات مشتتة هنا وهناك، كما يأبى إلا أن يرتبط التقديم بفائدة تطرد في جميع أمثلة الحالة الواحدة، ولا يعلل بها التقديم مرة، ويعلل بالسجع والتوسعة مرة أخرى.

وتدور أغراض التقديم عند عبد القاهر حول محور واحد هو الكشف عن أسباب العناية والاهتمام، فإذا كان الأسلوب استفهامًا، كان تقديم الاسم معناه الشك فيه، فهو محور العناية والاهتمام، أمّا الفعل في هذه الحالة، فقد ثبت وقوعه ولا ريب فيه، وإذا قدم الفعل كان الشك فيه كذلك، فالمقدم حينئذ هو المشكوك فيه[96].

فإذا كان الاستفهام بالهمزة، فإنّ الأمر يتعدى حدّ الأمر حدّ الشك إلى إنكار المقدم، وعلى ذلك فتقديم "المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل، فإذا قلت: (أزيدا تضرب ؟)، كنت قد أنكرت أن يكون (زيدا) بمثابة أن يضرب، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجار ذلك فيه،

(90) شرح السيرافي، ج1، ص 268، وانظر دلائل الإعجاز ص 107.

(91) شرح السيرافي، ج1، ص 268.

(92) نفسه، ج1، ص 269.

(93) دلائل الإعجاز، ص 108.

(94) شروح التلخيص، ج2، ص 162.

(95) دلائل الإعجاز، ص 110.

(96) نفسه: انظر 111-114 والأمثلة التي عرضها.

ومن اجل ذلك قدّم (غير) في قوله تعالى (قل أغيرُ الله أتخذ وليًا)[97]، وقوله تعالى: (قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون)"[98].

فإن كان الأسلوب نفيًا انصب النفي على المقدم أيضًا، "فإذا قلت: ما ضربت زيدا، فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملًا. وإذا قلت: ما زيدا ضربت، فقدمت المفعول كان المعنى على أنّ ضربًا وقع منك على إنسان، وظنّ أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه"[99].

ثم يلتمس غرضًا لتقديم الخبر المثبت، فيجد أن ذلك إنما يفيد التنبيه له، ويشير إلى أن ذلك قد جاء عند سيبويه من قبل في مثل: عبد الله ضربته[100].

تفرعت أغراض التقديم عند البلاغيين بعد عبد القاهر فقسموها إلى قسمين كبيرين احدهما: ما يتعلق بتقديم المفعول على الفعل، والآخر: يتعلق بتقديم بعض معمولات الفعل على بعض[101].

أولاً: أغراض تقديم المفعول على الفعل:

1- الاختصاص:

الاختصاص في دلالته اللغوية من خصّه بالشيء واختصه به، أي افرده به دون غيره[102]، وفي قولك: زيدا ضربت (تخصيصا) له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك (ضربت زيدا)، لأنك إذا قدّمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول: ضربت خالدًا، أو بكرًا، أو غيرهما، وإذا أخّرته لزم الاختصاص للمفعول[103]، وهذا هو المعنى الاصطلاحي له عند البلاغيين، وبذلك يتضح أنّ الدلالة اللغوية تتفق والدلالة الاصطلاحية.

وقد اختلف في العلاقة بين الاختصاص والقصر[104]، فالبلاغيون على أنهما بمعنى واحد[105] إلا بهاء الدين بن السبكي، يقول السيوطي في الهمع: "المشهور أن الاختصاص والحصر مترادفان واختار السبكي التفرقة بينهما، وأنّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصر الخاص من جهة من غير تعرض لنفي وغيره"[106]. ثم يحيلنا السيوطي على كتب البلاغة لفهم ذلك، فيقول: "وهاتان المسألتان[107]، من علم البيان لا النحو، فيطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا (شرح ألفية المعاني)، وكتاب الإتقان"[108].

---

(97) الأنعام: 14.

(98) الأنعام: 40. وانظر دلائل الإعجاز، ص 121.

(99) دلائل الإعجاز، ص 127.

(100) دلائل الإعجاز، ص 127، وانظر الكتاب، ج1، ص 41.

(101) الإيضاح للقزويني ص 66-67.

(102) اللسان: خصص.

(103) المثل السائر، ج2، ص 38.

(104) يسميه النحاة وبعض البلاغيين (الحصر)، انظر في ذلك: الإيضاح للقزويني ص70، الإتقان: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر). مصطفى البابى الحلبي، 1978م، ط4، ج2، ص64.

(105) شروح التلخيص، ج2 ص 153، وحاشية الجرجاني على الكشاف، ج1، ص29.

(106) همع الهوامع: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1977م، ج3 ص 12. وانظر قول السبكي في شروح التلخيص، ج2، ص156.

(107) يقصد بهما كون التقديم مفيدًا للاختصاص وعدمه، وكون الاختصاص مرادفًا للحصر أو لا.

(108) همع الهوامع، ج3، ص 12.

وإذا كان الاختصاص إنما هو إفراد المفعول المتقدم دون غيره، فإننا نجد هذه الفكرة عند عبد القاهر دون أن يصرح بمصطلح (اختصاص) أو (تخصيص)، ذلك ما نلمحه في قول عبد القاهر: "إذا قلت: أزيدا تضرب؟ كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يضرب"[109]، فالضرب في هذا المثال ثابت، لكنه لا يقع بزيد فزيد ينفرد دون غيره بأنه لا يقع عليه فعل الضرب، ونلمح ذلك أيضًا في قول عبد القاهر إذا قلت: ما زيدا ضربت، فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربًا وقع منك على إنسان، وظنّ أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه"[110]، وهذا ما عرف عند البلاغيين من بعد برد الخطأ في التعيين[111].

حظيت فكرة الاختصاص بعناية فائقة من الزمخشري حتى اشتهر بها، إلى حد اتخاذها عند خصومه موضوعًا للسخرية منه، بينما وجد فيها معارضوه من النقاد ميدانًا للمناقشة[112]، ومما قاله في الاختصاص قوله عند قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين)[113] "وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى: (قل أفغير الله تأمرني أعبد)، و(قل أغير الله أبغي ربّا)[114]، والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة"[115].

ثم قال السكاكي ومن بعده بالاختصاص، فتقديم المفعول في نحو: (زيدا عرفت) يكون لرد الخطأ في التعيين، وأنت إذا قلت زيدا عرفت، فإنما تقولها لمن اعتقد انك عرفت إنسانًا وانه غير زيد، فتريد أن ترده إلى الصواب[116]، كذلك إذا قلت: بزيد مررت، أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد، فأزلت عنه الخطأ مخصصًا مرورك بزيد دون غيره[117]. وقد اعترض على السكاكي، فقيل: إنّ التقديم كما يكون لرد الخطأ في تعيين المفعول، فإنه يكون أيضًا لرد الخطأ في الاشتراك، فإذا اعتقد المخاطب انك عرفت زيدا وعمرا معًا، وأنت لم تعرف غير زيد، قلت للرد عليه: زيدا عرفت، أي لا مع عمرو كما تزعم، وعلى ذلك فالأحسن أن يقال في مثل هذه الأحوال إن التقديم لإفادة الاختصاص[118]، وهو يريد بذلك أن يشمل الاختصاص أنواع القصر الثلاثة: قصر القلب، والإفراد، والتعيين، والإنشاء أيضًا مثل: زيد أكرم، وزيدا لا تهن[119].

ويتعلق بالتقديم مع هذا الغرض شيء آخر يختص بالمعنى، قال به عبد القاهر من قبل، وهو أنّ الاسم (المفعول) إذا قدم كان الفعل ثابت الوقوع لا شك في وقوعه، وعلى ذلك فلا يصح أن تقول: (ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس)؛ لأنّ معنى قولك: (ما زيدا ضربت) أنّ هناك ضربًا قد وقع، لكنك تنفي وقوعه بزيد، فإذا قلت: (ولا أحدا من الناس)، فإن ذلك مناقض للجملة الأولى؛ لأنه ينفي وقوع الضرب وهو ثابت بها[120]، وعلى ذلك يكون معنى جملة (ما زيدا ضربت) هو (ما ضربت زيدا، وضربت غيره)، فأنت إذن تنفي الضرب عن زيد وحده، لكنك تثبته لمن

---

(109) دلائل الإعجاز، ص 121.

(110) نفسه، ص 126.

(111) المفتاح، ص 101، الإيضاح للقزويني، ص 66.

(112) نظرية اللغة، ص 220، والكشاف، ج1، ص 29، 61.

(113) الفاتحة:5.

(114) الزمر: 64، والأنعام: 164.

(115) الكشاف، ج1، ص 61-62.

(116) المفتاح، ص 101، والإيضاح، ص 66، وشروح التلخيص، ج2، ص 145.

(117) المفتاح ص 101، والإيضاح ص 66، وشروح التلخيص، ج2، ص 152.

(118) شروح التلخيص، ص 146.

(119) نفسه.

(120) المفتاح، ص 102، وانظر دلائل الإعجاز، ص 126.

سواه[121]، ولثبوت الفعل أيضًا لا يصح أن تقول: (ما زيد ضربت، ولكن أكرمته)؛ لأنّ مبنى الكلام على أنّ الخطأ في المضروب (المقدم) لا في الضرب[122]. أمّا الصحيح فأن نقول: (ما زيدا ضربت، ولكن عمرا)[123].

فالتقديم يفيد في هذه الحالات وراء التخصيص اهتمامًا بشأن المقدم[124]، ولذلك قالوا: إنّ المؤمن يجب أن يقدر الفعل مع (باسم الله) مؤخرًا؛ لأنّ ذلك يفيد الاهتمام بالاسم المقدم[125]، إذ إنّ المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء، للاهتمام والرد عليهم[126]، فإذا اعترض عليهم بقوله تعالى: (اقرأ باسم ربك الذي خلق) وقد قدم الفعل على اسم الله[127] فإنهم يختلفون في الرد، فالزمخشري يقول: إنّ "تقديم الفعل أوقع؛ لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم"[128]، وهذا يتفق مع قاعدتهم، أما السكاكي فيقول: " الوجه فيه عندي أن يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة، وأوجدها، على نحو ما تقدم في قولهم: فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين غير معدى إلى مقروء به، وأن يكون باسم ربك مفعول (اقرأ) الذي بعده"[129] أي أنّ السكاكي يمنع الفعل الأول من التعدي حتى يكون المفعول (باسم ربك) مفعولًا مقدمًا للفعل الثاني، وقد استبعد القزويني هذا الوجه[130].

وكان لابن الأثير موقفه من الاختصاص، فقد رفض أن يقال: إنّ التقديم كله لغرض الاختصاص – وهو موقف مغاير لموقف الزمخشري من قبل – ثم قال: إنّ التقديم "يستعمل على وجهين: أحدهما: الاختصاص، والآخر: مراعاة نظم الكلام، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم، وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن[131]، ثم قال: إن "هذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص"[132]، وعلى هذا الأساس فقد عارض الزمخشري في قوله إنّ التقديم في قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين)[133]، للاختصاص، وقال: إنّ التقديم هنا إنما هو " لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال نعبدك، ونستعينك، لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن"[134]، ومن هنا لا معنى لتكلف البلاغيين في البحث عن الأهمية التي أوجبت الاختصاص في قوله تعالى: (خذوه ثم الجحيم صلوه)[135]؛ لأنّ إذا كانت الجحيم نارًا عظيمة، فإنّ الدرك الأسفل أعظم من الجحيم، فكان ينبغي أن يخص بالذكر دون الجحيم وغيرها في الآية لمكان نظم الكلام، بل إنّ اختيار لفظة (الجحيم) دون غيرها من أسماء النار (السعير، لظى، جهنم،

(121) المفتاح، ص 102.
(122) الإيضاح ص 66.
(123) شروح التلخيص، ج2، ص 147.
(124) المفتاح، ص 102، والإيضاح، ص 67.
(125) المفتاح، ص 102، وانظر الكشاف، ج1، ص 29، والإيضاح، ص 67.
(126) الكشاف، ج1، ص 29، وشروح التلخيص، ج2، ص 155.
(127) العلق: 1. وانظر شروح التلخيص، ج2، ص 155.
(128) الكشاف، ج1، ص 30.
(129) المفتاح، ص 102، والإيضاح، ص 67.
(130) الإيضاح، ص 67.
(131) المثل السائر، ج2، ص 39.
(132) نفسه.
(133) الفاتحة: 5.
(134) المثل السائر، ج2، ص 41.
(135) الحاقة: 30-31.

إلخ) أولى بالاستعمال؛ جاءت ملائمة لنظم الكلام[136]. ومراعاة نظم الكلام عند ابن الأثير لا تقف عند (الفضيلة السجعية) بل تتعداها إلى غيرها، وذلك ما يتضح في قوله تعالى: (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه)[137].

حيث قال سبحانه: (الليل نسلخ منه النهار) ثم قال (والشمس تجري) فاقتضى حسن النظم أن يقول: (والقمر قدرناه) ليكون الجميع على نسق واحد في النظم، ولو قال: (وقدرنا القمر منازل)، لما كان بتلك الصورة في الحسن"[138].

وابن الأثير بذلك يتسع فيما جاء عند السيرافي من قبل، ورده عبد القاهر، وهو هنا يمسك الاختصاص بيد، وحسن النظم بيد، وكأني بعبد القاهر كان يرد عليه، فيما سبق، بأنه لا يعلل التقديم بالتوسعة مرة، وبالعناية مرة. لكن رأي ابن الأثير له وجاهته؛ لأنه يحد – إلى قدر كبير – من تكلف البلاغيين طلباً للاختصاص. وإذا كان هذا موقف ابن الأثير، فإن هناك من ردّ الاختصاص بالكلية ومن هؤلاء ابن الحاجب وأبو حيان[139]، واستشهدوا على قولهم بآيات من القرآن الكريم، وأجاب أحد شراح التلخيص بأنّ الاختصاص لا يكون لازمًا، بل غالبًا[140].

أمّا الرضي، فإنه يرفض أن يكون الغرض من التقديم الاهتمام، وقال إنّ ما يعطى الأهمية هو الرفع لا التقديم[141] إلا أنه قال: إنّ فائدة تقديم المنصوب على الفعل إمّا تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به، كقوله تعالى: (بل الله فأعبد)[142]، أي: من دون الأصنام، أو كون تعلق الفعل به أولى من سائر ما تعلق به، نحو: زيدا ضربت، وبكرا، وعمرا[143].

وهناك أغراض أخرى لتقديم المفعول، نعرضها فيما يلي:

1. الاهتمام المجرد عن التخصيص: كما تقول: العلم لزمت؛ لأنّ الأهم تعلق اللزوم بالعلم[144].
2. أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب كرعاية الفاصلة[145]، ومثال ذلك (ثم الجحيم صلوه...)[146]. ولا يتنافى كون التقديم لرعاية الفاصلة وإن يكن للاهتمام، أو الاختصاص أو تصحيح اللفظ.
3. أن يكون التقديم لإرادة التبكيت، والتعجب من حال المذكور، كتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى: (وجعلوا الله شركاء الجن)[147] والأصل: (الجن والشركاء) وقدّم لأنّ المقصود التوبيخ وتقديم الشركاء أبلغ في حصوله[148].

---

(136) المثل السائر، ج2، ص 40.

(137) يس:37.

(138) المثل السائر، ج2، ص 40.

(139) انظر: شروح التلخيص، ج2، ص 154، همع الهوامع، ج3، ص 12.

(140) شروح التلخيص، ج2، ص 154.

(141) شرح الكافية، ج2، ص 193.

(142) الزمر: 66.

(143) نفسه، وقد جعله (القصر) شرح الكافية، ج2، ص 16 مرة، و(الحصر) شرح الكافية، ج1، ص 182 مرة أخرى.

(144) شروح التلخيص، ج2، ص 151.

(145) الإيضاح، ص 68.

(146) شروح التلخيص، ج2، ص 152.

(147) الأنعام: 100.

(148) البرهان، ج3، ص 236.

ويمكن أن يكون تقديم المفعول الثاني – وهو (شركاء) على المفعول الأول – وهو (الجن) لأن القصد الأول والاهم نفي الشرك، ولو قال: وجعلوا لله الجن شركاء. لفهم أن المستنكر جعلهم الجن شركاء، ولو جعلوا غيرهم ما كان الأمر مستنكرًا[149].

4. أن يكون التقديم لموافقة كلام السامع، كما إذا قال: من أكرم؟ فتقول: زيدًا أكرم، موافقة لتقديمه (من) التي هي المفعول لكونها استفهامًا.
5. لتصحيح اللفظ في مثل (فأما اليتيم فلا تقهر)[150]؛ لأن (أما) لا تليه الفاء، وهو لرعاية الفاصلة أيضًا، لما قدمنا.
6. تعجيل التبرك، كما تقول: النبي محمدًا – صلى الله عليه وسلم- تبعنا.
7. تعجيل الاستلذاذ، ك (ليلى أحببت)[151].
8. تعجيل المسرة، نحو: خيرًا تلقى، وتعجيل المساءة، نحو: شرًا يلقى صديقك[152].
9. أو لاعتبار آخر مناسب.

ويلاحظ أن البلاغيين تابعوا النحويين في مسائل التقديم والتأخير، ولم يخرجوا عن الطوق الذي رسموه، وكان الأولى بهم أن يخرجوا عن هذا الطوق، وهذه التأويلات المصطنعة لا تفيد البلاغة في شيء.

فالتقديم والتخير أجدر به أن يدرس تحت جو الحدث والقصة المساقة، إضافة إلى نظام الجملة الواحدة، ولنأخذ أمثلة في تقديم المفعول به، ونرى كيف كان التقديم نتيجة طبيعية السياق القولي الذي يتحدث عنه القرآن الكريم.

ففي قوله تعالى: (وإذا حضر القسمة أولى القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولًا معروفًا)[153].

نجد تقديم المفعول به (القسمة) على الفاعل (أولى القربى...) إذ إن مدار الحديث منصب عليها، وهي المبحوث عنها فكان الأولى بها أن تتقدم على الفاعل لأنها الأهم بالذكر لتكون أمام الحاضرين في اللفظ كما هي في الواقع، وتلتفت إليها الأعناق، وتستقر في النفوس، وتجعل القائمين عليها يهتمون بقسمتها وإعطاء من يحضرونها من أولي القربى واليتامى والمساكين، وهناك جانب آخر هو أن الفاعل تعدادًا وتطويلًا لا يحسن أن تأتي بعده؛ لأنها تفقد أهميتها، فكان الأولى والاهم ذكرها في بداية الحديث[154]. ومن هذا النمط من التقديم ما جاء في قوله تعالى: (ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا عذاب الحريق)[155].

إنّما قدم المفعول به (الذين كفروا)؛ لأن الحديث منصب، وما يلقى الكافر من أذى ومشقة عند الموت، وبصب العذاب واحتضاره في تلك اللحظة، فكان المقصود تشنيع تلك الحالة وبيان غلظ عقوبة ((الذين كفروا))،

---

(149) البلاغة فنونها وأفنانها، ص 240.

(150) الضحى: 9.

(151) شروح التلخيص، ج2، ص 151.

(152) الإيضاح، ص 68.

(153) سورة النساء: 8.

(154) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي، مطبعة دار الفكر، بيروت، لندن، د.ت، ج4 ص 212.

(155) الأنفال: 35.

وقيل أراد بهم من بقي، ولم يقتل يوم بدر، وقيل في من قتل ببدر[156]. فلا جرم أن تقديم ((الذين كفروا)) أولى في هذه المواضيع؛ لتصوير تلك الحالة التي هم عليها، ولو آخر لذهبت تلك الصورة، وذهب ذلك المعنى المستفاد من التقديم.

ومن هذا الجنس من التقديم أيضًا، ما جاء في قوله تعالى: (ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون إن كنتم مؤمنين، إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين)[157].

فقدم المفعول به وهو ((القوم)) اهتمامًا به، إذ إن الحديث كان عليه، وقيل إن هذه الآية نزلت في معركة أحد التي أصيب المسلمون وقتل ما قتل وشج وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

وأنزل الله هذه الآية ليواسي بها المسلمين ويمسح عنهم الحزن والأذى الذي أصابهم ، ونحن نرى أن المفعول به وهو ((القوم)) قد قدم على الفاعل ((قرح))، وأن الأذى لم يكن أصاب المسلمين فقط، بل أصاب الكافرين يعني المسلمين هنا قدمهم على الفاعل مواساة لهم كي تطمئن قلوبهم، ويخفف عنهم الأذى والحزن[158].

وهكذا نجد التقديم يفيد بحسب الحديث وحسب المقام وحسب القصة التي يساق الحديث من أجلها، ففي قوله تعالى: (فلما جاء آل لوط المرسلون)[159] كان الحديث منصبا على الشروع في بيان إهلاك المجرمون الذين كانوا يعيثون فسادا، فكان تقديم المفعول أولى؛ لأنه أهم في الذكر[160].

والبلاغيون ينساقون وراء النحاة تحت طائلة التأويلات التي لا تفيد الدارسين، تجد مصداق ذلك في قوله تعالى: والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون)[161]. فالنجاة يتأولون نصب الأنعام بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والبلاغيون يسلكون المسلك نفسه ويرون الرأي نفسه، فلم يتكلموا عن ذلك، ولم تكن لهم فكرة واضحة في هذا اللون من التقديم[162].

على أنك لا تجد في ذلك تلك الصورة التي رسمها الأقدمون، بل نرى أن التقديم في الآية الكريمة جاء نتيجة طبيعية؛ لينبه على عظيم خلقها، وعلى أهمية فائدتها، وهذا يبدو واضحا من تكرار الضمائر العائدة إليها: الأول (خلقها) والثاني (فيها) والثالث (منها) والرابع (ولكم فيها جمال).

فالآية الكريمة قد شحنت بصفات من خواصها التي ينتفع بها الناس في حياتهم اليومية من أكل وشرب وحمل أثقال من بلد إلى بلد وما ينتفعون به من ملبس وصناعة بيوت إلى غير ذلك من تلك المنافع، فكان من الطبيعي أن تتصدر الكلام حتى يتنبه الناس إلى تلك الفوائد، وتبقى في الذهن حاضرة ، كما هي حاضرة في اللفظ[163].

---

(156) الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م، ج 8 ص 28.

(157) آل عمران: 139-140.

(158) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي ج3 ص 62، محمد بن يوسف بن علي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، المملكة العربية السعودية، ج3 ص 62.

(159) الحجر، 61.

(160) الكشاف، ج1، ص291، وينظر البحر المحيط، ج 2، ص 515 .

(161) النحل: 5.

(162) الكشاف، ج2، ص 462.

(163) اللغة والنحو: حسن عون، مطبعة رويال، ط1، 1952 م، ص91.

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض:

الغرض الأساسي في هذه الأحوال عند السكاكي ومن تبعه – "كون العناية بما يقدم أتم، وإيراده في الذكر أهم"[164].

ثم قسّم العناية والاهتمام إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول والمفعول الأول على الثاني[165]، وفي هذا مراعاة للرتبة فلا يقال: إنه تقديم. قضايا ص332.

والثاني: أن تكون العناية بتقديمه، والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك، وان التفات الخاطر إليه في التزايد[166]، وقد مثل لذلك بأمثلة، منها قوله: "كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته، وقيل لك ما الذي تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتنمى، فتقدم، أو كما تجدك إذا قال احد: عرفت شركاء الله، يقف شعرك فزعًا، وتقول: لله شركاء، وعليه قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاء) [167].

يتبين مما سبق أن الأصل في صياغة الكلام وبناء الجمل وتأليف العبارات أن يتقدم الفاعل على المفعول ونحوه من المتعلقات، وان يتقدم المفعول الأول على الثاني، والثاني على الثالث، فيقال مثلا: أكرم زيد عمرا، وأعطى حاتم الفقير درهما، وأعلمت عمرا ابنه ناجحًا.. وقد يخالف هذا الأصل فيقدم احد المتعلقات على الفاعل، أو تتقدم بعض المتعلقات على بعض، وذلك لأسرار بلاغية يقصد إليها البلاغي، ويقتضيها المقام. فإذا كان الغرض من الكلام معرفة وقوع الفعل على المفعول، وانشغل الناس بذلك قدّم المفعول على الفاعل فيقال مثلا: قتل الخارجي عمرو، وأمسك بالمجرم الشرطي، وذلك لأن الناس مشتغلون بأمر الخارجي والمجرم، والغرض من الكلام متوجه إليهما. وتأمل قوله تعالى: (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم)[168]. وقوله تعالى في موضوع آخر: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم)[169]. فنجد صور التقديم مختلفة في الضمائر، ففي الآية الأولى قدّم ضمير المخاطبين؛ لأنّ الخطاب موجه إلى آباء فقراء لا يملكون شيئًا يعيلون به أبناءهم، بدليل قوله تعالى: (من إملاق) فكان من البلاغة أن يقدم ذكرهم، ويعدهم بالرزق، وعدم الخوف من الفقر، أما في الآية الثانية، فكان الخطاب موجها إلى الأغنياء بدليل قوله تعالى: (خشية إملاق) والخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رزق الأولاد هو المطلوب فقدمهم في الذكر[170].

ومن صور تقديم وتأخير الجار والمجرور قوله تعالى: (قل هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا)[171]، فقدم الفعل (آمنا) على الجار والمجرور، وأخر الفعل توكلنا) على الجار والمجرور (عليه)، وذلك لأنّ الإيمان لم يكن منحصرًا بالله، بل لابد من الإيمان برسله وكتبه، وملائكته واليوم الآخر وغيره مما يتوقف على صحة الإيمان، بخلاف التوكل؛ فإنه لا

(164) المفتاح، ص 102.

(165) المفتاح، ص 102، الإيضاح، ص 67.

(166) المفتاح، ص 102، البرهان ج3 ص 235.

(167) الأنعام: 100.

(168) الأنعام:151.

(169) الإسراء:31.

(170) الإيضاح، ج2 ص 167، وينظر المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص 112.

(171) الملك: 29.

يكون إلا على الله وحده؛ لتفرده بالقدرة والعلم القديمين، فكان تقديم الجار والمجرور في الجملة الثانية ليعطي فائدة الاختصاص، أي اختصاص توكل العبد على الله وحده[172].

ومن هذا الباب من التقديم قوله تعالى: (لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين)[173]. فإنه قدم الجار والمجرور في الجملة الأولى؛ للعناية به؛ لأنه كان جل همه قتل أخيه لا مطلق القتل، وقتل أخ مظلوم أشنع؛ فقدم ذلك توبيخا له لعله يرتدع، وأما التأخر في الجملة الثانية؛ فلأنه لم يكن عنده القتيل مهما، بل ليس ممن يصدر عنه مطلق القتل، ولذلك جاء الذكر (إليك) متأخرا لبيان الواقع ، وأنه لو صدر عنه القتل لكان للدفاع عن نفسه[174]. ويقدم الجار والمجرور للعناية والاهتمام به، من ذلك قوله تعالى: (وجاء رجل من أقصا المدينة يسعى)[175] وقوله تعالى (وجاء من أقصا المدينة رجل يسعى)[176]، ففي الآية الأولى كان التقديم في موضعه، وفي الآية الثانية قدم الجار والمجرور للأهمية، فالآية الأولى اشتملت على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل وتكذيبهم وإنكارهم في غوايتهم، وفي الآية الثانية قدم الجار والمجرور حتى لا يظن السامع أنه من أصحاب تلك القرية[177]، ومن هذا النمط قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا)[178].

قال الزمخشري: (أخرت الصلة في الشهادة الأولى، وقدمت في الثانية؛ لأن الغرض في الأولى إثبات شهادتهم، وفي الثانية إثبات اختصاصهم بشهادة النبي ((صلى الله عليه وسلم))[179].

وتابع البلاغيون الزمخشري في هذا التعليل الذي جاء التقديم من أجله[180].

ويأتي تقديم الجار والمجرور حتى لا يكون إخلال ببيان المعنى المراد، وذلك كقوله تعالى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه)[181]؛ إذ لو أخر الجار والمجرور لما علم أن هذا الرجل هو من آل فرعون[182].

وجعل من هذا التقديم كون التأخير مانعا مثل الإخلال بالمقصود، ومثل لذلك بقوله تعالى: (وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا)[183]. فقدم ((من قومه)) على ((الذين كفروا)) إذ لو تأخر لتوهم أنه صلة الدنيا، وحينئذ يشتبه الأمر في القائلين أنهم من قومه أم لا، فكان التقديم أولى لاشتمال التأخر على الإخلال ببيان المعنى المراد[184]. قال الزركشي: (ولما أمن هذا الإخلال بالتأخير قال في موضع آخر من السورة (فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا إلا بشر مثلكم)[185].

---

(172) التفسير الكبير: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المطبعة البهية العربية، 1938م، ج30 ص76.

(173) المائدة: 28.

(174) طراز المجالس: شهاب الدين احمد بن محمد الخفاجي، المطبعة الذهبية المصرية، د.ت، ص103.

(175) القصص: 20.

(176) يس: 20.

(177) مفتاح العلوم ص114، وينظر درة التنزيل وغرة التأويل ص 390.

(178) البقرة: 143.

(179) الكشاف، ج1، ص150.

(180) مفتاح العلوم، ص 112، والبرهان ج3، ص 233، ومعترك الأقران، ج1، ص 190.

(181) غافر: 28.

(182) البرهان: ج3 ص 233.

(183) المؤمنون: 33.

(184) مفتاح العلوم ص 115، وينظر درة التنزيل وغرة التأويل، ص 314.

(185) سورة (المؤمنون)، وينظر البرهان ج3 ص 234.

ومن أنماط تقديم الجار والمجرور المفيد للاهتمام ما جاء في قوله تعالى: (وما جعله إلا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم)[186]، وقوله تعالى: (وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم وما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم)[187]، ففي الآية الأولى أخر الجار والمجرور (به)؛ لأنّ الجملة التي تسبقها (وما جعله الله إلا بشرى لكم) كان الجار والمجرور (لكم) فيها مؤخرًا فلا عطف الجملة الثانية عليها وجب تأخير الجار (والمجرور (به)) لمراعاة السياق الأول. وأما في الآية الثانية، فإنه قدم الجار والمجرور (به) على الفاعل (قلوبكم) ولذلك لضرب من الاهتمام به، وهو الإمداد بالملائكة الذين اخبر الله تعالى عنه، وإنه لم يجعله إلا بشرى لهم، فموجب أن يقدم في الكلام على الفاعل وهو قوله تعالى: (ولتطمئن به قلوبكم)[188]. ويقدم الجار والمجرور بعد النفي مثل ((ما أمرتك بهذا)) فالمعنى نفي أن تكون أمرته بشيء، ولم يجب أن تكون قد أمرته أصلا، ولو قدم الجار وقيل ((ما بهذا أمرتك)) لكان المعنى صدور فعل الأمر، ولكن بشيء غير الذي أمرته أولا[189].

ومن أنماط تقديم وتأخير الجار والمجرور قوله تعالى: (ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفورا)[190]، وقوله تعالى: (ولقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل وكان الإنسان أكثر شيء جدلا)[191].

فقدم ((للناس)) في الآية الأولى تنبيها لهم؛ ليتنبهوا إلى عظمة القرآن يتفهموه ويعنوا به ويتدبروا أوامره وينتهوا بزواجره، فكان موضع الآية الكريمة يقتضي تقديم ((الناس)) اهتماما بهم على عادة العرب من تقديم الشيء عناية به واهتماما له. وأما في الآية الثانية، فإنها وقعت في السورة التي تقدم فيها ذكر أصحاب أهل الكهف، وما سأل النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الإخبار به مما لم يقدر عليه إلا بوحي إليه، وكذلك قصة موسى عليه السلام وذي القرنين مما أودع القرآن، فقدم في هذه الآية ((في هذا الكتاب)) وأخر ((للناس)) للدلالة على ما طلبوه من النبي (صلى الله عليه وسلم)[192].

ويقدم الجار والمجرور علمًا بأنه حقه التأخير؛ ليؤدي معنى التشويق إلى ذكر المتأخر، فالنفس غالبا ما تتشوق إلى معرفة المتأخر، ومعرفة كنهه؛ ليتمكن فضل تمكن عند وروده، وخاصة إذا كان المقدم يتضمن وصفًا منافيًا إلى المؤخر، وقد ورد ذلك التقديم في القرآن مصورا تلك الحالة في قوله تعالى: (وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم ممّا في بطونه من بين فرث ودم لبنا خلصًا سائغًا للشاربين)[193].

فالآية الكريمة سيقت في وصف الأنعام، وما فيها من منافع للناس، والعبرة فيها أنّ الإنسان يسقى من بين الفرث والدم، واللبن المصفى السائغ اللذة والشرب، وهو من بين المعجزات الربانية، والنعم الوافرة التي سهل الله إخراجها للبشر، لذا نرى ذكر ((اللبن)) في الآية الكريمة قد ورد متأخرا بعد الجار والمجرور؛ ليتلهف السامع إلى معرفة ذلك الإسقاء الذي يخرج من بين الفضلات المذكور، ولو ذكر ((اللبن)) حسب السياق المتبع في الجملة، لما أعطى ذلك التشويق، ولعدمنا تلك الصورة التي هي عليها في الآية الكريمة، ومن هذا النمط من التقديم قوله تعالى: (الذين

---

(186) آل عمران: 126.

(187) الأنفال: 10.

(188) درة التنزيل، آية 71.

(189) دلائل الإعجاز، ص 127.

(190) الإسراء: 89.

(191) الكهف: 54.

(192) درة التنزيل وغرة التأويل، ص 274.

(193) سورة النحل:66.

يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا)[194]، فقدّم الجارين في الآية الكريمة؛ لإظهار الاعتناء بهما، وإبراز الرغبة في المؤخر، فإن تأخير ما حقه التقديم عمّا هو من أحواله يورث شوقا لدى السامع، وينبئ عن كمال رغبة المتكلم فيه واعتنائه بأحواله[195].

الخاتمة

يرى الباحث ضرورة الخروج عن التأويلات النحوية المصطنعة في دراسة تقديم بعض متعلقات الفعل كالمفعول به، ولا معنى لانسياق البلاغيين تحت هذه التأويلات التي لا تجدي الدرس البلاغي نفعًا.

تمت تحت هذا البحث، دراسة ذكر بعض متعلقات الفعل، وحذف بعضها، تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وتطرق البحث إلى بيان الصور البلاغية المتوخاة من هذا التقديم.

وكان على البحث أن يربط الماضي بالحاضر، فكانت دراسة الموضوع من الوجهة النفسية، وعلاقة التقديم والتأخير والحذف والذكر في بعض متعلقات الفعل بما يري عنه، فللنفس انفعالات خاصة نتيجة لمواقف معينة تفرض نفسها أثناء الحديث، من حب أو بغض أو حماسة أو غير ذلك، وتلك المواقف لا تؤثر لا محالة على عواطف الإنسان وأحاسيسه ومشاعره، مما تفرض عليه أن ينطق بألفاظ معينة خارج الترتيب المتبع، والغرض من ذلك إيصال ما يريد إلى المستمع بأسرع ما يمكن.

وأما عن حذف بعض متعلقات الفعل كالمفعول به والجار والمجرور، فقد عرضت أولا قول النحاة عن المفعول به بالفضلة، وأنها ما يمكن الاستغناء عنه، وقد لاحظت أن بالفعل المتعدي دلالة على المفعول، كما أن به دلالة على الفاعل؛ لذا فالفعل المتعدي يطلب الفاعل والمفعول، كما أن اللازم يطلب الفاعل وحده، وعرضت الأقوال في ذلك في القديم والحديث وعند البلاغيين، وبينت حاجة الجملة إلى المفعول، ثم عرضت حالات حذف المفعول به وهي تؤيد ما ذهبت إليه.

ثم عرضت حالات حذف المفعول به، اقتصارا واختصارا، واستعرضت في ذلك أقوال النحاة والبلاغيين، ثم عرضت أغراض حذف المفعول عند عبد القاهر وتقسيمه لها، مع محاولة لفهم ذلك جيدا، والتعرض لإضافات البلاغيين، ثم عرضت الأغراض الأخرى التي أضافها البلاغيون، ثم خرجت بأن البلاغيين كانت لهم الباع الطولى في هذه الأغراض، وما جاء عند النحاة لم يكن إلا إشارات أو تبيينا لسبب الحذف، ثم تأثر المتأخرون بما جاء عند البلاغيين بذلك دون النحاة إنما يرجع إلى ما قدمت في أغراض التقديم والحذف في ثنايا البحث.

والله اسأل أن يتقبل هذا البحث بقبول حسن، وان ينفع به النفع الحس، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى اله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتقان: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، مصطفى البابى الحلبي، ط 4، 1978م.
- اثر البلاغة في تفسير الكشاف: الدكتور عمر الملا حويش، مطبعة دار البصري، بغداد، لا ط، 1970م.

(194) سورة النساء: 75.

(195) تفسير أبو السعود المسمى إرشاد العقل إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، المطبعة المصرية، ط1، 1347 هـ - 1928م، ج1 ص 360.

- أسرار التقديم والتأخير في القران الكريم: الدكتور محمود السيد شيخون، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1983م.
- الأسس النفسية للبلاغة العربية: الدكتور مجيد عبد الهادي ناجي، رسالة دكتوراه، على الآلة الكاتبة، 1398 هـ - 1983م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر، شرح وتحقيق، محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، د.ت.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، المملكة العربية السعودية.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني): فضل حسن عباس، دار الفرقان، ط3، 1992م.
- البلاغة والأسلوبية: د.محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.
- تفسير أبو السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، المطبعة المصرية، ط1، 1347هـ - 1928م.
- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، دار التونسية للنشر، لا،ت).
- التفسير الكبير: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المطبعة البهية العربية، 1938م.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967م.
- الجمل: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق علي الحمد، دار الرسالة ببيروت، ط 1،1404هـ
- حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد الدمياطي الشافعي، المطبعة العامة الشرفية، لا ط، (د.ت).
- الخصائص: ابن جني أبو الفتح عثمان: تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، ببيروت، ط2، (د.ت).
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: تحقيق محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، مطبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
- شرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب ببيروت (د.ت).
- شروح التلخيص: التفازانى (سعد الدين) وآخرون، مطبعة السعادة 1342هـ
- طراز المجالس: شهاب الدين احمد بن محمد الخفاجي، المطبعة الذهبية المصرية د.ت.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي (طاهر سليمان حمودة)، الدار الجامعية بالإسكندرية 1982م.
- الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1966 – 1977م.
- الكتاب: سيبويه، شرح أبي سعيد السرافي، طبعة بولاق.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة الاستقامة، ط3، 1373هـ - 1953م.
- اللغة العربية معناها ومبناها (تمام حسان)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1973م.
- اللغة والنحو: حسن عون، مطبعة رويال، ط1، 1952م.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح (د.ت).

- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ط1979،2م.
- همع الهوامع: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1977 -1980م.
- والأصول: ابن السراج (أبو بكر محمد بن السرى)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد، لا ط 1973م.